رسالة الصفحة

سؤال إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي:

ماذا نفعل بشهاداتنا العليا؟

بعث إلينا لفيف من حملة الشهادات العليا رسالة يشكون فيها بطالتهم إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ننشرها كما هي عسى أن ينقذهم "مسؤول" من معاناتهم الطويلة.

بعد أن من الله علينا بزوال النظام البعثي المقبور، وفتحت أمامنا أبواب الحرية والتطلع إلى الحياة الحرة الكريمة، بعيداً عن ظلم النظام السابق وأساليبه القمعية، غامرنا الشعور بالفرح والسرور، وقلنا في أنفسنا إن أبواب المستقبل قد فتحت أمامنا بعد أن عانينا سوء المعاملة والإيذاء النفسي فقد فتحنا أعيننا والنظام على رأس السلطة فسرق فرحة طفولتنا وخنق مرحلة شبابنا وقتل طموحنا فعشنا بأسوأ مراحل العيش، وزادها النظام بمطاردته لنا ولعوائلنا من خلال أزلامه البعثيين الذين زرعهم في الجامعات والكليات لكتابة التقارير فحرمنا من أبسط حقوقنا، لاسيما من إكمال دراستنا الأكاديمية، ولكن اجتهادنا ومثابرتنا فرضت على أزلام النظام أن يرضخوا للأمر الواقع، برغم أنه فرض علينا المراقبات الصارمة وأوعز إلى أزلامه بإذلالنا وإهانتنا واضطر قسم من زملائنا للسفر خارج العراق والعمل في البلدان العربية بعد أن قاموا بتزوير وثائقهم لأن النظام رفض إعطاء أي وثيقة لأصحاب الشهادات وفرض - في أحسن الأحوال - مبالغ كبيرة جداً على من يريد إخراجها وذلك ليمكن أصحابه من الحصول عليها ويمنعنا من العمل في الدول العربية لعدم مصداقية شهاداتنا، الأمر الذي أدى إلى حبس عدد كبير منا داخل البلد، والأدهى من ذلك أنه فرض علينا أن نتعهد بالعمل في دوائر الدولة عند التخرج من الكلية مهدداً لنا بقطع الحصة التموينية عن أهلنا كلهم وفي الوقت نفسه يمنعنا من التعيين داخل الجامعات والغرض من هذا الأمر هو منعنا من السفر خارج البلاد فكان الواحد منا يعاني الأمرين وعدم القدرة على السفر إلى الخارج للعمل عدم توفر فرصة العمل في داخل البلاد، وهكذا حاول صدام إماتتنا ونحن أحياء.

لقد عانينا الكثير في ظل النظام حتى وصل الأمر إلى أن نقتصد في لقمة العيش من أجل توفير إجرة النقل لنذهب إلى جامعاتنا، ونقتطع من قوت عوائلنا من أجل شراء كتاب، وتحملنا مضايقات النظام المقبور وأزلامه في كل مواطن الدراسة.

والغريب أن الأمر ما زال كما هو عليه، فبعد أن حصلنا على الشهادات العليا (الماجستير والدكتوراه) وبعد رفض النظام السابق تعييننا ما زال بعض المحسوبين على النظام السابق والمتشبعين بالفكر الصدامي الهدام ولاسيما في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فعندما يريدون تعيين أحد ما يعينون من يحسب عليهم فأغلقت بوجوهنا من جديد فرصة التعيين التي طالما حلمنا بها، فما الذي نفعله؟ ونحن لا نملك سوى هذه الشهادات الجامعية التي حصلنا عليها بشق الأنفس. فهل ننتظر مشاريع السيد وزير المالية ليمن علينا بدرجات وظيفية؟!! ولا نظن ذلك لأن السيد رئيس الجامعة المستنصرية قد تألم كثيراً لاجتثاث البعثيين من مناصبهم وبات قرير العين ولم يتألم لحاملي الشهادات العليا وهم يستعطون القوت لذويهم ولا ذنب لهم سوى شرفهم الذي منعهم من الانتماء إلى حزب البعث.

لقد طرقنا باب وزير التعليم العالي الذي منينا النفس بأن يكون بابه مفتوحاً لنا، ولكنه أوصده بشكل محكم، ولا ندري ما السبب في ذلك.. لذلك نحن نطالب بحقنا في التعيين ونطالب بتطبيق القانون من خلال تفعيل قانون الخدمة، وذلك بإحالة من تجاوز عمره القانون التقاعدي أو من أكمل خدمة (٢٥) سنة في دوائر الدولة حتى يمكن القضاء على جزء من البطالة، بل نكاد نجزم بأن تفعيل هذا القانون سوف يقضي على البطالة بكاملها لأن البطالة توجد عند أصحاب الشهادات أما غيرهم فقد وجد له مهنة منذ زمن بعيد، وإذا تعذر ذلك فيمكن صرف رواتب لحاملي الشهادات العليا لمن لم يتعينوا في دوائر الدولة حفاظاً على كرامتهم لحين إيجاد فرصة عمل لهم، إضافة إلى إمكانية فتح درجات لتعيين حملة الشهادات على ملاك التعليم المسائي الجامعي بعد فصل الدراسة المسائية عن الصباحية وجعل كل واحدة منها منفصلة عن الثانية بدلاً من ان يأخذ أصحاب التعيين محاضرات في الدراسة المسائية ولهذا الأمر إيجابيات كثيرة فضلاً عن الإيجابية الأولى وهي توفير فرص التعيين لحملة الشهادات العليا (الماجستير والدكتوراه)، فنحن نريد خدمة وطننا فكيف يبنى العراق من دون علمائه الشباب؟!!

لفيف من حملة الشهادات العليا

وافقوا على تعيينه ثم..

وصلت إلينا رسالة من المواطن عبد العزيز فاخر كامل من أهالي مدينة الصدر، يطلب فيها نشر رسالته التي يريد من خلالها إيصال مشكلته إلى المسؤولين. يقول في رسالته:

بدأت مشكلتي منذ أن قدمت طلباً للتعيين في عدد من دوائر الدولة. وبتاريخ ٢٠٠٥/٣/٣ اتصلوا بي من وزارة المواصلات وأخبروني بأن السيد الوزير وافق على تعييني. وبناء على ذلك. راجعت الوزارة في اليوم الثاني، لكنهم أبلغوني إن تعييني مرتبط بتوفير الدرجات الوظيفية من قبل وزارة المالية، وطلبوا مني أن أراجعهم بعد شهر. واتصلت بهم حسب الموعد، فكان الجواب مثل المرة الأولى، مع العلم إن الدكتور ليث كبة الناطق باسم الحكومة، قال في مؤتمر صحفي: إن الحكومة وفرت ٢٥ الف فرصة للعمل في الوزارات وحتى الآن وأنا انتظر بفارغ الصبر بلا جدوى.

أناشد وزير المواصلات شمولي برعايته كي استطيع أن أخدم بلدي وأعين عائلتي. علماً أنني خريج المعهد العالي للاتصالات والبريد ١٩٩٥-١٩٩٦ وبتقدير جيد. وكان تسلسلي من بين ٨٤ خريجاً، الرابع عشر، ولم أتقدم للعمل في زمن النظام السابق لأسباب سياسية واقتصادية.

مواطنة تطلب مقابلة وزير التربية

المواطنة ميساء محمد علي مهدي من سكنة منطقة الكريعات في بغداد تقدمت إلينا بشكوى فحواها أنها كانت قد تعرضت للفصل من وظيفتها في عهد النظام السابق لكون عمها من مناضلي حزب الدعوة وتم إعدامه على يد جلاوزة النظام وهي تحاول اليوم العودة إلى وظيفتها في وزارة التربية غير أنها عجزت من كثرة المراجعات والمطالبات للوزارة بلا جدوى وتريد في نهاية شكواها إنصافها أولاً والسماح لها بمقابلة السيد وزير التربية لعرض شكواها موثقة بالأدلة الثبوتية والله ولي التوفيق.

بين السطور

مستشفى الزعفرانية.. ملاك جدير بالاعتزاز

رحمن الجواري

لو حدثني أحد بأن مستشفى الزعفرانية التابع لوزارة الصحة بهذه الدرجة من الالتزام الإداري والاجتماعي عند تقديمه الخدمة للمريض لما صدقته ولو صدقته لاكتفيت بالسكوت مجاملة له.. إلا ان المعاينة ابطلت كل عجب.. فعندما دفعني القدر في إحدى الليالي أن أكون أحد مراجعيه إذ رأيت فيه كل ما يسر فمنذ دخولي باب المستشفى وإذا بالأكف الحانية لملائكة الرحمة تحتضن مريضي الذي يحتضر وخلال دقائق قدم له كل ما يحتاج من علاج وعناية حتى عادت إليه أنفاسه من جديد وغادرته آهاته.

وبما أني من المراجعين الرواد لمستشفيات وزارة الصحة والأهلية حفظت الدرس عن ظهر قلب: وهو أن يكون معي مبلغ كبير من المال الخاص بالإكراميات إلا أن العجب العجاب في هذا المستشفى لم يقبل أحد منهم أن يتسلم ديناراً واحداً ويكتفون بالرد بعبارة جميلة جداً (الحمد لله رواتبنا تكفي) والله يكون في عونكم ويشفي مرضاكم.. الحق إنني وقفت طويلاً أمام هذه العبارة وهذا السلوك المهذب حتى نفرت دمعتان من عيني عنوة ليس حزناً على مريضي المحتضر ولكن تحية للسلوك الإنساني الذي غاب في مؤسساتنا وهكذا تكون تحية المبتلى..

وبعد عشرة أيام عجاف قضيتها بين اروقة المستشفى غادرت هذه النخبة الطيبة التي حاولت مساعدتي على شفاء مريضي إلا أن قدرة الله كانت أكبر وأمره أعظم فقد اختار له المكان الذي يريده تحت رحمته ونقله إلى الحياة الآخرة.

ولكن بقي هناك سؤال يراودني ما الذي يحدث لو اعتمدت مؤسساتنا الصحية وغير الصحية ذات السلوك حتى يخرج المراجع منها راضياً مرضياً حتى إن قدر الله لمريضه الوفاة؟ وما الذي يحدث لو وضعت وزارة الصحة وبقية الوزارات ضوابط تلزم ملاكها أن يكون هكذا؟

أخيراً تحية لرسل وملائكة الرحمة في مستشفى الزعفرانية على هذا السلوك الإنساني الطيب وطوبى لإدارته الملتزمة وأمنياتنا لجميع مؤسساتنا الصحية أن تسلك ذات السلوك الطيب.

موظفو وزارة التجارة يشكون

سلم الرواتب ومعادلة الشهادة وإضافة الخدمة العسكرية!

تقول رسالة لمجموعة من موظفي وزارة التجارة الشركة العامة لتجارة الحبوب إن نظام سلم الرواتب تم تطبيقه في الوزارة منذ ٢٠٠٤/١/١ وقد أدى تطبيقه إلى إلحاق الغبن بعدد كبير من الموظفين والعاملين في الوزارة وشركاتها. ونورد هنا أهم الملاحظات السلبية على هذا النظام والتعليمات التي تبعته لمعالجة بعض أخطائه.

أولاً: حددت الدرجة الثانية لرؤساء الأقسام فقط والدرجة الأولى لعناوين (خبير، معاون مدير عام، مدير تنفيذ) ونسبة مثل هذه العناوين إلى نسبة المنتسبين إلى الشركة البالغ عددهم (١٠٥٠٠) عشرة آلاف وخمسمئة منتسب أقل من نصف في المئة وبالأرقام فإن عددهم أربعة فقط!! في حين يوجد من لديه خدمة طويلة تزيد على خمسة عشر عاماً وهم رؤساء الأقسام. ونرى أن الحصول على الدرجة الثانية ينبغي أن يعتمد على معيار الخدمة الطويلة والتحصيل الدراسي وموقع المسؤولية.

ثانياً: من المفترض أن يحصل على الدرجة الثالثة أربعمئة موظف فقط. الذي حصل أن (٥٠) منهم فقط حصلوا على هذه الدرجة، والسبب إن الدرجة محددة بعنوان (مدير شعبة، مدير فرع) في حين أن لدى الشركة ٤٥ (سايلوا) وصومعة عناوينهم (مديرون) ولكن لم تشملهم هذه الدرجة. وهذه الحالة تحولت إلى مشكلة، إذ إن دائرة المفتش العام طلبت من الشركة ان يكون العنوان الوظيفي والراتب بالدرجة نفسها. وهذا مناقض لما جاء في جدول الخدمة والشهادة، وبذلك أصبح (٣٥٠) موظفاً مهددون بإنزال رواتبهم إلى الدرجة الرابعة أي من ٥٥٢ إلى ٤٢٦ ألفاً. والكثير منهم تزيد خدمته على ثلاثين سنة ويحمل شهادة البكالوريوس.. ويتساءل أصحاب الرسالة: كم سنة خدمة للموظف حتى ينصف في الراتب والدرجة الوظيفية؟

ثالثاً: تم تطبيق قرار (٣٠) الصادر عن سلطة الائتلاف السابقة وبموجبه لم تضف الخدمة العسكرية لأغراض الترفيع والتقاعد. الكثير ممن يشملهم هذا القرار قضوا سنوات طوالاً في الجيش وتجاوزت أعمارهم الأربعين وقسم منهم يعانون إصابات متعددة بسبب الحروب ولو أضيفت خدماتهم فإنهم سيستفيدون من هذه الإضافة لتحسين موقعهم في سلم الرواتب والأمر نفسه ينطبق على المفصولين السياسيين الذين أعادتهم الوزارة بعناوينهم الوظيفية الأولى نفسها!

رابعاً: هناك بعض الموظفين تعينوا بشهادة أقل من شهادتهم الأصلية بسبب عدم وجود العنوان الوظيفي بشهادتهم فحامل البكالوريوس قبل العمل بشهادة الإعدادية. ولا تزال هذه المشكلة قائمة، إذ يقال لهم إنكم تنازلتم عن شهاداتكم ولا حق لكم في الاعتراض!!

وفي النهاية يطالب مرسلو هذه الشكوى إنصافهم في ظل العهد الجديد.

لفيف من موظفي وزارة التجارة

وعود لم تنفذ!

نحن منتسبي وزارة الصحة، نشكو قلة رواتبنا التي لا تناسب مجهوداتنا وخدماتنا التي نقدمها للمواطنين وقد لجأنا إلى الخروج في تظاهرات عديدة لأجل زيادة الرواتب المخصصة لنا والغريب العجيب أن المسؤولين يعدوننا بتعديل الرواتب عدة مرات، ولكن تلك الوعود لم تنفذ.

لفيف من منتسبي مجمع مدينة الطب

نفايات شوارع منطقة البتاويين

يشكو أهالي منطقة البتاويين في بغداد من تراكم النفايات المستمر في أزقتهم من دون أن تبادر أمانة بغداد برفعها على نحو متواصل، وهي ليست نفايات بيوت، إنما نفايات محال اصحاب الورش والمطاعم والمطابع المنتشرة محالهم ومعاملهم بين الأزقة، فضلاً عن إن معظم الشوارع تعاني تخسفات عديدة ومنذ فترة طويلة وحين تمتلئ هذه التخسفات بالمياه تتحول إلى برك صغيرة تنبعث منها الروائح الكريهة فضلاً عن إنها تحولت إلى مسابح للكلاب السائبة. المثير للانتباه إن هذه المناظر الكريهة تقع على مرمى حجر من أعين مسؤولي ومفتشي الأمانة الذين تقع دائرتهم في المنطقة نفسها.

ثلاثة آلاف دينار لمعالجة مرضى ضغط الدم!

شكا لفيف من سكان محلتي ٨٤٠ و٨٣٨ في منطقة الدورة ببغداد ارتفاع تكاليف معالجة مرضى ضغط الدم الذين يراجعون العيادة الشعبية في الشرطة بالدورة إذ يتم استقطاع مبلغ ١٠٠٠ دينار لبطاقة المراجعة و١٠٠٠ دينار للفحص و١٠٠٠ دينار للدواء.

علماً إن أغلب مراجعي العيادة الشعبية من ذوي الدخل المحدود ومنهم من لا يمتلك ثمن البطاقة!! ويتوسم هؤلاء من وزارة الصحة أن تبادر بتعميم تعليمات جديدة تخفض من أسعار علاج مرضى ضغط الدم.

فيضان في محلة ٤٢٤

بعد أزمة المياه الأخيرة التي عاش تفاصيلها سكان مدينة بغداد، بدأت المياه تعود إلى أنابيبها ولكن يبدو أن بعض الأنابيب لم تحتمل عودة تلك المياه فأصابها العطب من شدة الفرحة.. وهذا ما حصل للأنبوب الرئيس في شبكة مياه مدينة الحرية / دور نواب الضباط محلة ٤٢٤ زقاق ٢٨ ففاضت مياهه العذبة على الشارع فأغرقته وأغرقت الرصيف وهددت العوائل باقتحام بيوتها التي اصابها الجفاف أياماً طوالاً.. المحزن هو ان تذهب هذه المياه هدراً وما من إجراء سريع لمعالجة الأمر.

حكاية الكابينة ١٠٢ في حي الجهاد

في حي الجهاد محلة ٨٩٣ والمسماة حي بدر (الفرات سابقاً) تعطلت كابينات الهواتف منذ الأيام التي سقطت فيها كميات كبيرة من الأمطار في آذار الماضي.. وإلى هذا الحين لم تعد الخطوط الهاتفية الأرضية إلى العمل أي منذ ما يقرب من أربعة أشهر.. المواطن خالد جبر أحد سكنة هذه المنطقة قال: إن هنالك تقصيراً متعمداً فالكابينة رقم ١٠٢ تم مد (الكيبل) الرئيس لها قبل شهر ولكن لم تعد الخطوط إلى العمل ولم يتم ردم الحفرة.. وحجة موظفي البريد أن الكيبل يسرق كلما تم إصلاحه!!

ناقلو الطحين يفرضون أسعاراً عالية!

يشكو عدد من وكلاء الحصة التموينية في مركز التحرير التمويني الذي يشمل مناطق الكاظمية والتاجي ابتزاز ناقلي الطحين لهم وفرضهم مبالغ عالية جداً برغم انهم يتقاضون أجور النقل من وزارة التجارة.

ويقول عدد من الوكلاء: إن هؤلاء الناقلين طلبوا مئة ألف دينار من كل وكيل طحين مستغلين حاجة الناس إلى هذه المادة التي تأخر توزيعها. وبعد مداولات عديدة خفضوا السعر إلى (٦٠) ألفاً ومن لا يدفع يتأخر في تسلمه حصته ويناشدون الشركة العامة لتصنيع الحبوب بوضع حد لتلاعبات هؤلاء وهي ليست بالجديدة ويعرفها معظم العاملين في وزارة التجارة!

ردود وإجابات

وردت إلى الصفحة أجابتا وزارتي التعليم العالي والصحة بشأن موضوعين نشرناهما سابقاً. وعملاً بحرية الرأي ننشرهما كما وردتا ويهمنا أن نوضح بصدد إجابة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ان المتعارف عليه في دوائر الدولة ومؤسساتها خوف موظفيها من إجراء أية تعاملات مع الصحافة، ولذلك فلا نستغرب من إنكار مصدر الخبر في جامعة الموصل لتصريحه لمراسلنا في المحافظة. وكنا نود أن تكون الوزارة أكثر حرصاً منا على حرمة الحرم الجامعي، وعلى أية حالة نشكر الوزارة على مبادرتنا بالإجابة:

إلى / جريدة المدى الغراء

تحية طيبة..

إشارة إلى ما نشرته جريدتكم بعددها ٣٩٤ في ٢٠٠٥/٥/٢٤ تحت عنوان:-

(اشتباكات واسعة توقع ضحايا بين المدنيين واختطاف أحد طلاب كلية التربية في الموصل) تود الوزارة بيان ما أعلمتنا به جامعة الموصل وكالاتي:

١- يعتمد الجزء المنشور في الجريدة من اصل الخبر والخاص بجامعة الموصل على النقل والسماع في نشر المعلومة دون التحقق من مصداقيتها إذ يقول (ذكر مصدر في جامعة الموصل لـ(المدى)) وعند التحقق تبين أن محور الخبر لم يعتمد أي مصدر مسؤول ولم يتحقق بنفسه.

٢- أن الذين قاموا بهذا العمل ليسوا مسلحين إنما هم قوة من الحرس الوطني طلب منها المسؤولون في الجامعة أن تقوم بعملها خارج أسوار الحرم الجامعي لكن افرادها تصرفوا استناداً إلى حالة الطوارئ المعلنة وقاموا بأخذ الطالب المذكور وكان سبب خشونتهم الظاهرة متعلقاً بمقاومة الطالب.

٣- تم إعلام الجهات المسؤولة والمعنية بما حدث مع التأكيد على احترام إرادة الوزارة والجامعة من قبل مختلف القوات ومراعاة عدم الدخول إلى الحرم الجامعي.

للتفضل بالإطلاع. ونشر الإيضاح شاكرين تعاونكم معنا.. مع التقدير.

د. ناهض فاضل زيدان الجواري
مدير إعلام التعليم العالي

إلى / جريدة المدى الغراء

نهديكم أطيب التحيات..

إشارة إلى ما نشرته صحيفتكم بعددها ٣٩٥ في ٢٠٠٥/٥/٢٥ تحت عنوان (تجارة الدم أنعشتها حوادث العنف والتفجيرات الإرهابية) ونحن إذ نشكر لكم متابعتكم نود توضيح الآتي:

إن (سماسرة) الدم من أصحاب النفوس الضعيفة استغلوا الظروف الأمنية السيئة والعمليات العسكرية وحوادث التفجيرات في البلاد وصعوبة تعويض النقص الحاصل في قناني الدم وقلة المتبرعين، لذا اقترحت وزارتنا رفع مستوى الوعي الصحي للمواطنين واعتماد قناني الدم الموجودة في المركز حصراً لأنها خاضعة لفحوصات الإيدز والتهاب الكبد الفايروسي واختيار عناصر نزيهة تعمل في المصارف فضلاً عن تدقيق سجلات الرصيد المدور في المستشفى والمختبر ودعم الجهات الأمنية للحد من انتشار هذه الظاهرة ومعاقبة المقصرين بذلك.

للتفضل بالإطلاع.. والنشر مع التقدير.

قاسم يحيى علاوي
مدير الإعلام في وزارة الصحة

الحي الصناعي في العمارة بحاجة الى تبليط وحاويات وشرطة ومركز صحي

ميسان - محمد الحمراني

يقع الحي الصناعي في العمارة قرب الطريق المؤدي الى طريق قضاء الكحلاء أنشيء بمحال معدودة ثم نما وتوسع في فترة التسعينيات..واليوم تقدر المحال الموجودة به ٢٠٠٠ محل تتوزع على شوارع متعددة.. أغلب هذه المحال يديرها ذكور وهذا ما جعل بعضهم يسمون هذا الحي بحي الرجال! (المدى) ذهبت الى الحي الصناعي في العمارة وتجولت بين محاله المتشعبة لتتعرف على المشاكل التي تحيط به.

التبليط ثم التبليط

كان حديثنا الاول مع الحاج (ابو سعد)وهو حداد يعمل بهذه المهنة منذ عشرين عاما قال حول مشاكل الحي الصناعي: اعتقد بانه يوجد في الحي الصناعي العديد من المشاكل اهمها مشكلة شوارع الحي فاغلبها غير مبلطة وفي فصل الشتاء تمنع السيارات من الدخول الى ورش التصليح. وفي الصيف تتحول هذه الشوارع الى مصادر لتطاير التراب في وجوه المارة. واضاف الحاج (ابو سعد): اخر مرة شاهدت هذا الحي تدخله آلات التبليط كانت في منتصف السبعينيات..ومنذ ذلك الحين لم يتدخل اي مسؤول لإنقاذ الشوارع من الاهمال الذي تعانيه خاصة ان هناك شوارع ظهرت في الفترة الاخيرة ولكن للاسف تركت بلا تبليط وبسبب التراب الذي يثار في الشوارع اصيب العديد من الحرفيين بالربو والإمراض الصدرية الاخرى..في نهاية كلام الحاج (ابو سعد) معنا قال: ارجو ان توصلوا صوتي الى بلدية العمارة وتقولوا لهم: التبليط ثم التبليط.

انتشار النفايات

ماهي نفايات الحي الصناعي؟ وتأتي الإجابة: براغ، قطع حديد، هياكل سيارات،بطاريات قديمة، مصابيح مهشمة،زجاج سيارات متناثر..الخ..هذه الإجابة اتت من (سعد محمود) وهو (فيتر) سيارات يزاول المهنة منذ خمسة عشر عاما..قال لنا: ان مشكلة النفايات من المشاكل التي لا يوجد لها حل فاغلب اصحاب المحال يضعون النفايات امام محالهم وبعد لحظات نجدها قد تسربت الى الشارع...والذي يزور الحي الصناعي في العمارة يجد الحديد والبراغي تفترشان الارض..وقال لنا سعد: أن اصحاب السيارات يعانون كثيرا حين يدخلون شوارع الحي الصناعي ونادرا ما تخرج سياراتهم من دون ان تثقب الاطارات.

اذن شوارع الحي الصناعي في العمارة مبلطة بالحديد..وكل ما أراده سعد في نهاية كلامه هو ان توضع حاويات لجمع النفايات فيها وترمى بين حين وآخر خارج المحافظة.

شرطة ومركز صحي

كذلك تحدث لنا (محمد خلف) وهو صاحب محل لبيع المواد الاحتياطية للسيارات فقال: اعتقد بان الذين يعملون بهذا الحي يوميا يقدر عددهم بـ٣٠٠٠ مواطن وهو بحاجة لوجود مفرزة للشرطة توجد في مكان ثابت لمنع بعض التجاوزات التي تحصل.وكذلك من الضروري وجود مركز صحي لان بعضهم يتعرضون الى حوادث وأن تأخر وصولهم الى المستشفى قد يودي بحياة المصاب خاصة ان بعضهم يتعرضون لحوادث خطرة مثل عمال (التورنات) والمعامل الكبيرة.

معالجة

بعد (محمد خلف) التقينا عدداًمن المواطنين احدهم طالب بوضع مولد كهربائي حكومي خاص في الحي الصناعي واخر طالب بترحيل معارض السيارات لأنها تتسبب في الازدحام الكبير الموجود قرب الحي بينما طالب سائق أجرة اسمه اسعد بضرورة توسيع الشوارع الرئيسية القريبة من الحي الصناعي لتتحمل زخم السيارات الكثيرة التي تأتي الى ورش التصليح.